

العلاقة بين مركز القرار والشعب^(١)

(١) نص حديث الرفيق صدام حسين نائب رئيس مجلس
قيادة الثورة في مؤتمر بغداد لمحو الامية الالزامي الذي
عقد ببغداد في الفترة من ٨ - ١٥ أيار ١٩٧٦

نأمل ان تضيف التجربة في القطر
العربي ، في هذا المجال ، شيئاً مهماً الى التراث
الإنساني ، والى التراث القومي . لأننا نعتبر
أن قيمة تقدم الثورة في هذا القطر لا تكمن فيما
تقدمه للإنسان العربي فحسب ، وإنما فيما تقدمه
للالسانية جموع ، وللامة العربية أيضاً ، دون
منة ودون غرور ، ضمن فهم ظروف الواقع
الإنساني للشعب وللثورة ، في هذا القطر
ومتطلباته ، وضمن سياق فهم واجب النضال
القومي ، تجاه أشقاءنا في الأقطار العربية
الآخرى .

بحزب البعث العربي الاشتراكي قائد هسته
المسيرة كما هي عليه الان ، ونكوننا اعتبرنا
الثقة بين قيادة المسيرة والشعب ، لانجاح
القرارات من هذا النوع ، مسألة مهمة ، فان
الامر يتطلب دائماً ان يوقت القرار السياسي ،
وان تؤخذ بنظر الاعتبار مسألتان أساسيتان في

توقيعته :-

المسألة الاولى : أن يحدد موقع واتجاهات
التغيير الاجتماعي المطلوب لعملية محور الاممية ،
ضمن مجمل سياق المتغيرات المطلوبة ، على
الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،
لجعل العملية الثورية في القطر .

المسألة الثانية : ان يؤشر القرار ، بوضوح ،
أهداف التغييرات الاجتماعية المطلوبة ، قطاعياً أو
ميدانياً ، على أساس ربطها بالهدف ، أو الأهداف
الستراتيجية المطلوب بلوغها من مجمل العملية

تحدث الكثير من الاخوان حول أهمية القرار
السياسي ، المتخد من قبل قيادة الحزب والثورة
لمحو الامية ، ونحن نشارکهم الرأي في ذلك ، اذ
بدونه لا يمكن ان تأخذ مسألة محور الاممية مداها
واتجاهاتها المطلوبة .. ولكن لا بد ان نشير الى
ان القرار السياسي ، بعد ذاته ، لا يكفي لنجاح
حملة ذات مضمون اجتماعي واقتصادي وسياسي ،
كالحملة التي نحن بصددها لمحو الامية ، لأن
الشرط الحاسم لكي يكون القرار السياسي
ناجحا ، في عملية من هذا النوع ، هو أن تتتوفر
الثقة بين مركز القرار والشعب ، الذي يقع
عليه الدور الأساس والحاصل للنهوض بعملية
التغيير ، وبشكل خاص الشرائح الاجتماعية
التي يكون التغيير لصالحها .. فلو
كان هذا القرار قد اتخاذ في عام
١٩٦٩ ، ما كنا قد وثقنا من نجاحه ، كما هو
الحال الان ، ففي ذلك العام لم تكن ثقة الشعب

الثورية ، الدائرة في هذا القطر .

وبعد ان يحكم الربط بين هذه المسائل ،
عند ذاك يكون القرار السياسي المتخد ذا قيمة
حاسمة في عملية التغيير المطلوب تحقيقها ، ونكون
قادرين على أن نت Kahn ، ابتداء، بأن النتائج التي
سيتم خض عنها مثل هذا القرار ستكون ايجابية
وفعالة .

وعلى المدى المنظور ، وليس على المدى البعيد .
اذ لا يخفى عليكم أن الكثير من القرارات
السياسية التي تقصد تحقيق مصلحة ذاتية
موضوعية ، لافراد ، او لشراط اجتماعية
بعينها ، تقاوم ، احيانا وبشدة ، من الجهة
المستفيدة منها لأن تلك الجهة لم تستطع ان تتبع من
البداية اتجاهات وفوائد القرار ، أما لنقص في
الوعي أو لعدم استكمال الشروط الفنية والنفسية
والسياسية للقرار ، مثلما يحصل حين تقاوم
فتاة من النساء قرارا او قرارات ، لتحرير المرأة
في ميدان ، أو ميادين معينة ، ومثلما يفعل بعض
العمال ، احيانا ، حينما يقاومون قرارا يتخد
مصلحة العمال ، ويقاوم بعض الفلاحين قرارا
يتخذ لمصلحة الفلاحين ، كما يحصل عند تجميع
القرى ، أو تعليم بناتهم مثلا . اذا فان احكام
الربط بين المصلحة الذاتية الموضوعية ، ومجمل

النقطة الاخرى التي من الضروري مراعاتها ،
عند اتخاذ قرار سياسي للمباشرة بعملة اجتماعية
من هذا النوع ، هي أن نحل أي تناقض بين
مصلحة الشخصية الموضوعية للاشخاص ، أو
الشريحة الاجتماعية المطلوب تغيير موقعها
اجتماعيا الى أمام ، وبين المصلحة الوطنية
والقومية عموما ، وبما يجعل الانسجام في ذلك
حالة ملموسة ، اذا لم يكن في كل تفاصيل العملية
المباشر بها ابتداء ، ففي محصلة حركتها اللاحقة ،

قسم من الشعب وسيلة « عمياء » لصالح الردة .
وعلى هذا الاساس ، وعلى اساس القهق
الواعي ، بان مسألة محو الامية هي مسألة تربوية
وسياسية ، بالإضافة الى اعتبارات الاجرى ،
فإن حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي ، يجب
ان يتتجنب الوقوع بخطأ الانفراد في هذه العملية ،
حتى عندما يكون التقدير الاولى ان الحزب
 قادر ، بمفرده ، على النهوض بهذا الدور ، وأن
يكفي بدوره القيادي والوجه ، ويفتح المجال
واسعا للمشاركة لعموم اطراف الحركة الوطنية
العاملة في القطر ، بل لعموم الشعب ، لكي
يوفر أرضية الحماس المطلوب للنتائج المراد
بلغوها . وعلى هذا الاساس ايضا ، فان العملية
الديمقراطية ، في حركة وعمل محو الامية ،
مسألة ضرورية واساسية . اذ يجب ان تتجنب
انسحاب بعض الصيغ البيروقراطية ، في بعض
اجهزة الدولة ، على حركة وسير العملية التربوية

المصلحة الوطنية ، مسألة مهمة لتحقيق النتائج
السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطلوبة في
عملية التغيير ضمن المرحلة المقصودة .

ان قوى الردة والامبرialisية ، في العالم كله ،
تحكم الربط بين مصلحة ذاتية لشريعة او لوسط
اجتماعي ما يستخدم لاغراض الردة ،
 وبين نتائج الردة المطلوبة ، وذلك
عنصر اساس في تحطيم قوى الردة والامبرialisية ،
فما بال الثوريين ، عندما يعالجون مشاكل
المجتمع ، لا يحسنون استخدام وادراك قيمة احكام
الصلة بين مصلحة الشعب الذاتية الموضوعية ،
او شرائحة او طبقاته المعنية وبخاصة
الثورية منها ، وبين مجمل اتجاهات
وحركة العملية الثورية ؟ فما لم يعكم
الربط بين المصلحة الذاتية المطلوبة في القرار ،
 وبين مجمل سياق التطور الوطني المطلوب والمفهوم
من مجمل العملية الثورية ، فان القرارات المتتخذة
ستفتح فرصا واغطية واسعة للردة ، وسيكون

والسياسة العامة لمحو الامية واجهزتها ، والا
اصبحت العملية مبتسرة وميكانيكية ، ولا يمكن
ان تؤدي اغراضها السياسية والاجتماعية ، حتى
عندما تتحقق اغراضها المباشرة ، في تعلم القراءة
والكتابة .

ومن الضروري اعطاء أهمية وثقل
استثنائيين ، في عملنا ، لصفار السن من الاميين ،
لان القضاء على الامية في صفوفهم يهويء جزءا
مهما من شعبنا للعمل الاكثر نجاحا ووعيا .
ولفترة طويلة لاحقة من الزمن .

رقم الأيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٦٤٦ لسنة ١٩٧٧